

رأس المال والحفاظة عليه في الفكر الاسلامي

د. شوقي اسماعيل شحاته

أهم المبادئ الإسلامية في رأس المال في المحاسبة

عرفنا ان هناك نظريتين رئيسيتين تتنازعان رأس المال في الفقه المحاسبى وتنادى النظرية الأولى - وهى النظرية التقليدية - بالنظر الى أعيان الأصول وذواتها مع التفكير فى قيمتها من حيث المفهوم الطبيعى العينى لها كأشياء مادية أو معنوية ومن حيث التغيرات التى تأخذ مكانها فى تاريخين معينين . وتنظر هذه النظرية الى بعض الأصول من زاوية قيمة التحقيق الفعلى وإلى بعضها الآخر من زاوية رأس المال الثابت المستغل ، وترتكز على فكرة تقويم هذه الأصول كأحاد فردية وتجميعها . أما النظرية الثانية فتنادى بالتخلص من المفهوم الطبيعى العينى لأعيان عناصر الميزانية كأشياء مادية أو معنوية والتفكير فى الأصول من حيث تدفق وانسياب النقدية من المشروع وإلى ناظرة الى الأصول كنفقات تنساب ككل الى الجهاز الانتاجى للمشروع تاركه بالكلية فكرة النظر إليها كأشياء مادية أو معنوية ، فالمنظار الذى تنظر به هذه النظرية يريها الأصول فى صورة نفقات وتكاليف مرجئة لا فى صورة أعيان وذوات الاشياء ، فهى ترتكز على فكرة أن الأصول ما هى الا تعبيرات نقدية لمنافع مدخرة جارية لمدد تالية ، ولا يعنى الرقم الظاهر فى الميزانية أى تقويم ايجابى لأعيان الاشياء ، وذواتها، بل أن فكرة المفهوم الطبيعى العينى لمفردات عناصر الميزانية تذوب تماما فى هذه النظرية .

وإذا أمعنا النظر فى المفاهيم الإسلامية فى المال وفى التجارة وفى الفقه الإسلامى المحاسبى نجد أن التفكير فى الأصول والقيمة يدور دائماً من حيث المفهوم الطبيعى العينى لأعيان عناصر الميزانية كأشياء مادية

أو معنوية ، والنظر إليها من حيث انها مال متقوم لا مجرد أرصدة تكاليف مسافة ونفقات محمولة تمثل منافع مستقبلية جارية لم يحملها بعد الايراد أو الربح . وما الأصول الا أشياء تقوم كوحدات طبيعية لا كأرصدة تكاليف محمولة مسافة ، فالنظرية الاسلامية المحاسبية فى الأصول والقيمة تتركز على مفهوم المال المتقوم وعلى فكرة فى قيمتها من المختلفة أصلا أصلا تقويما ايجابيا وتجميعها مع التفكير فى قيمتها من حيث التغيرات التى تأخذ مكانها فى تاريخين معينين لمعرفة قيمة الملكية .

انظر الى ما يقوله ابن سلام (١) عند اعداد المراكز المالية لغرض ربط ضريبة الزكاة ، قال حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن هيصم بن مهران قال : « اذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان من عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد وما كان من دين فى مائة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ، ثم زك ما بقى » .

وقال ابن رشد (٢) فى التاجر المدير « فحكم هؤلاء عند مالك اذا حال عليهم الحول من يوم ابتداء تجارتهم أن يقوم ما بيده من العروض ثم يضم الى ذلك ما بيده من العين - النقد - وما له من الدين الذى يرتجى قبضه ان لم يكن عليه دين مثله وذلك بخلاف قوله فى دين غير المدير فاذا بلغ ما اجتمع عنده من ذلك نصابا أدى زكاته ومساواة نص له فى عامة شيء من العين أو لم ينض بلغ نصابا أو لم يبلغ نصابا وهذه رواية ابن الماجشون عن مالك . وروى ابن القاسم عنه اذا لم يكن له ناض وكان يتجر بالعروض لم يكن عليه فى العروض شيء فمضهم من لم يشترط وجود الناض عنده ومنهم من شرطه والذى شرطه منهم من اعتبر فيه النصاب ومنهم من لم يعتبر ذلك قال الجمهور الشافعى وابو حنيفة وأحمد والثورى والاوزاعى وغيرهم المدير وغير المدير حكمه واحد وانه من اشترى عرضا للتجارة فحال عليه الحول قومه وزكاه .

وقال ابن سلام (٣) : « وقال مالك والليث فى رجل له ألف درهم

(١) الاموال لابن سلام ص ٤٢٥ .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد الجزء الاول ص ٢٤٧ .

(٣) الاموال لابن سلام ، الصدقة فى التجارات والديون وما يجب فيها وما لا يجب . ص ٤٣٨ .

وعليه ألف درهم وعنده عروض بألف درهم ، قال : قال الليث : لا زكاة عليه في تلك الألف التي عنده ، وقال مالك عليه فيها الزكاة . قال أبو عبيد ، يذهب الذي لم ير عليه الزكاة الى أن جعل الألف العين بالدين ولم يحتسب بالعروض ويقول لانها ليست مما يجب على الناس فيه الزكاة في الاصل (٤) ويذهب الآخر الى أنها وان كانت كذلك فانها مال من ماله يملكه فجعلها مكان دينه ورأى أن عليه زكاة الألف من العين وهذا عندي هو القول لانه الساعة مالك لزيادة ألف عين على مبلغ دينه . ألا ترى أنه لو لم يكن له الألف كان لغريمه أن يأخذه بالدين حتى تباع العروض له . . ؟

واذا كان النقود - كما عرفنا - هي قانون التمول ومقياس القيمة وهي اما مطلقة معدة بأصل خلقتها ثمنا للأشياء أو مقيدة تأخذ ثمنيتها بالاصطلاح والمواضعة فان المقياس الذي تقاس به قيمة الاصول هو الوحدة النقدية .

فتقوم الاصول قيمة النقد . وهل تنعقد قاعدة قياس القيمة في الحسابات على أساس الوحدة النقدية المطلقة أو المقيدة ويتساءل الاستاذ باروكليف في المؤتمر العالمى السادس للمحاسبة عما اذا كان من الممكن اتخاذ أساس بديل مرض للوحدة النقدية في الحسابات وقد حدا به الى هذا التساؤل عدم ثبات الوحدات النقدية الحالية كمقاييس محاسبية ، وقد اقترح البعض كبديل للوحدة النقدية اتخاذ متوسط أجر عمل العامل في المساعدة كوحدة لقياس جميع القيم الا أن اتخاذ وحدات العمل كأداة قياس تعترضه مشكلة التغير النسبى فى الأجور بالنسبة لمختلف أنواع العمل ، ونظام الوحدة النقدية - كمقياس - فى الفقه الاسلامى نظام لا بديل له لان الوحدات النقدية المطلقة - الذهب والفضة - معدة بأصل الخلقة لأداء هذه الوظيفة فى هذا الكون أما النقود الورقية المتخذة بالاصطلاح والمواضعة والتقدير فهي - فى نظر الفقه الاسلامى - وحدات نقدية ومقاييس مقيدة لا يكون لها فى الحقيقة ، ما للنقود الاصلية المطلقة الا باعتبار ما تعادله من النقد الخلقى ، ومن ثم يتعين النظر الى الوحدات النقدية الحالية في ظل الفقه

(٤) من حيث أنها عروض قنية لا عروض تجارية .

الاسلامى المحاسبى كوحداث نقدية مقيدة لا كوحداث نقدية مطلقة ويتعين أن نأخذ فى الحسبان التغير فى قيمة العملة وفى مستويات الثمن مع معالجة أثره عند تصوير المراكز المالية السنوية وأعداد حسابات النتيجة السنوية .

تقسيم الأصول أو المال

إذا كانت النظرية الاسلامية المحاسبية فى الأصول والقيمة تتفق مع النظرية التقليدية فى الاطار العام من حيث المفهوم الطبيعى العينى لآعيان عناصر الميزانية كأشياء مادية أو معنوية تقوم تقويمها إيجابيا من حيث التغيرات فى قيمتها فى تاريخين معينين إلا أنها فى داخل هذا الاطار تختلف عنها اختلافا كليا جوهريا من حيث المبادئ الرئيسية التى تعالج تقسيم تلك العناصر المكونة للأصول ، ذلك أنها لا تنظر الى الأصل أو المال من حيث الحركة أو البقاء أو المادية فتقسم الأصول الى أصول ثابتة وإلى أصول متداولة ولكنها تنظر الى الأصل و المال من حيث :

١ - المعاملة أو ٢ - الانتفاع

ومن ثم تنقسم الأصول فى نظرها الى مجموعتين رئيسيتين :

١ - النقود ٢ - العروض

والفكرة الأساسية فى هذا التقسيم تتجلى فى أن النقود مقصود منها المعاملة أولا بها فى جميع الأشياء لا الانتفاع (٦) وهذه هى الوظيفة الأساسية التى تؤديها فى المشروع ، أما العروض فإن المقصود منها الانتفاع أولا (٧) لا المعاملة إذ الانتفاع بالآعيان لا بالاثمان فليست بالنقود مقصودة لذاتها بل وسيلة الى المقصود (٨) أضف الى ذلك أن النقود لا تحتاج للمعاملة بها الى التقويم والاستبدال (٩) . ولا عجب أن يفرد لها مجموعة مستقلة تميزها عن سائر الأصول فى الميزانية حالة

(٦) بداية المجتهد لابن رشد - الجزء الأول - باب الزكاة - ص ٢٢٢ .

(٧) بداية المجتهد لابن رشد - الجزء الأول - ص ٢٢٢ .

(٨) رد المختار لابن عابدين - الجزء الرابع - ص ٣ .

(٩) الاختيار للموصلى - ص ١٠٩ .

كونها تؤدي في المشروع وظيفة تختلف عن وظيفة سائر الأصول الأخرى ونعنى بها العروض بل العجب الا نفعل ذلك . هذا الاتجاه في التفكير وهذا اللون من الفهم قد نلمسه في الدراسة التحليلية لعمليات المشروع التي قامت بها اللجنة الفنية والبحوث التابعة لمجمع محاسبى التكاليف والاشغال بانجلترا - والتي أشرنا إليها آنفا - من افراد النقدية في مجموعة خاصة مستقلة عن العروض الرأسمالية والايرادية وعن المدينين، والشائع والسائد ادراج النقدية مع المواد الاولية والمنتجات في دور الصنع والمنتجات التامة الصنع مع المدينين ضمن مجموعة واحدة تعرف بمجموعة الأصول المتداولة ، هذا وقد انتهت اللجنة الى التقرير بأن حاصل النقدية بين حواصل المشروع ما هو الا حاصل مساعد كقوة شرائية تستعمل لتمويل عمليات دورة المتاجرة بين استعمال واستبدال العروض واخلافها وهذه هى وظيفة النقود في المشروع ، وأما الحاصل الاساسي Basic Stook فمحصله العروض الرأسمالية والايرادية فقط . ونلمس هذا الاتجاه في التفكير - أيضا - فيما رآه الاستاذ « نوريس » - ولو أنه ينادى بنظرية أخرى عكسية فى الأصول والقيمة - من التمييز بين الأصول التى تساهم فى أداء الخدمات وتوريد السلع ويتكون منها الجهاز الانتاجى فى المشروع وبين النقود والمطالبات القانونية بالنقود - المدينين والدائنين - التى يتكون منها المركز المالى ، ويتألف المركزين الانتاجى والمالى معا يؤلفان المركز الشامل للمشروع . ولا يتكون المركز المالى فى نظر الاستاذ نوريس الا من أصول التمويل وهى النقود ، والمدينين والدائنين فقط دون المخزون السلعى أو مخزون المواد الاولية . وقد انتهى الى التقرير بأن النقود ما هى الا اختراع مناسب لتسهيل مبادلة الخدمات وتظهر فى الصورة العامة الشاملة للمشروع لكى تعطينا مقياسا عاما للنشاط الكلى فهذه هى وظيفتها فى المشروع فى نظره .

ومن عناصر هذه المجموعة النقدية - فى الفقه الاسلامى المحاسبى - دين النقد وهو ما كان أصله نقدا عذده أى من قرض ويعرف بدين القرض أو دين النقد وقد يكون نقدا حالا أو مؤجلا مرجوا أو غير مرجو .

هذه هى عناصر المجموعة النقدية ، أما المجموعة العروض - وهى كل ما سوى النقود - فيدور التفكير فى تقسيمها وتصنيفها من حيث :

أ - الاعداد للبيع أو ب - عدم الاعداد للبيع
أو من حيث أنها :

أ - مرصدة للنماء أو ب - غير مرصدة للنماء

ومن ثم تنقسم العروض - فى الفقه الإسلامى المحاسبى (١٠) - الى فئتين :

- ١ - عروض التجارة : وهى العروض المعدة للبيع المرصدة للنماء .
- ٢ - عروض القنية : وهى العروض غير المعدة للبيع غير المرصدة للنماء بل للاقتناء .

وكل من عروض التجارة وعروض القنية يقصد منها فى المشروع الانتفاع أولا - لا المعاملة - وإن اختلفت جهة اعدادها أو عدم اعدادها للبيع ورصدها للنماء أو عدم رصدها للنماء .

وعروض التجارة كالمواد الاولية ، المنتجات فى دور الصنع ، والمنتجات تامة الصنع ، والمنافع باعتبار المنفعة مال ، ومن يشتري منافع دار يقصد التجارة فإذا أكرهاها فقد باع ما اشتراه فهى مال معد للبيع مرصدة للنماء ، وهى تشمل دين التجارة وهو ما كان أصله عرض تجارة بينه أى من بيع ويعرف بدين التجارة أو دين البيع وقد يكون عرضا حالا أو مؤجلا مرجوا أو غير مرجو ، ودين التجارة حكمه حكم عروض التجارة فى الفقه الإسلامى المحاسبى .

وعروض القنية كالاراضى والمباني والعدد والالات والاثاث والتركيبات وأدوات النقل الآلية أو الحيوانية - دواب العمل - وتشمل عروض القنية الأصول المعنوية كالشهرة ، العلامات التجارية براءات الاختراع ، حقوق الامتياز ، حقوق التأليف ، مصاريف التأسيس من حيث أنها مال غير معد

(١٠) المقدمات لابن رشد - حكم افتراق الاموال فى الزكاة - ص ٢١١ .

للبيع لا يرصده المشروع للنماء بل للاقتناء ، وتشمل المدفوعات المقدمة عن المنافع والخدمات كالايجار المقدم باعتبار الايجار عقد بيع منفعة واعتبار المنفعة مال واعتبار هذا المال غير معد للبيع .

وقاعدة الاعداد للبيع أو عدم الاعداد للبيع قاعدة واضحة دقيقة تمكنا من التفرقة بسهولة بين عروض التجارة وعروض القنية . خذ مثلا مفردة الاستثمارات فى أوراق مالية فعلى أساس هذه القاعدة التى قعدناها اذا كانت الاوراق المالية معدة للبيع وتراد لهذا القصد كانت من عروض التجارة واذا كانت غير معدة للبيع كالاستثمارات فى أسهم الشركات التابعة مثلا كانت من عروض القنية .

مما تقدم نقرر هذا التقسيم الاساسى للأصول فى الفقه الاسلامى المحاسبى :

معدة للبيع ومرصدة للنماء — عروض التجارة غير معدة للبيع وغير مرصدة — عروض القنية للنماء	المعاملة — النقود الانتفاع — العروض	الأصول أو المال —

مجموعة النقود : وتتكون من :

- ١ - نقدية من الصندوق .
- ٢ - نقدية فى البنك .
- ٣ - دين النقد أو دين القرض : حال أو أجل .

عروض التجارة : وتتكون من :

- ١ - المواد الأولية .
- ٢ - المنتجات فى دور الصنع .
- ٣ - المنتجات تامة الصنع .
- ٤ - دين التجارة أو دين البيع - حال أو أجل .
- ٥ - الاستثمارات فى أوراق مالية .
- ٦ - المنافع المشتراه بقصد التجارة المعدة للبيع .

عروض القنية : وتتكون من :

- ٢ - الأراضي والمباني .
- ٢ - العدد والآلات .
- ٣ - الأثاث والتركيبات .
- ٤ - أدوات النقل الآلية أو الحيوانية .
- ٥ - الاستثمارات فى أسهم الشركات التابعة .
- ٦ - الشهرة ، العلامات التجارية ، براءات الاختراع ، حقوق الامتياز ، حقوق التأليف ، مصاريف التأسيس ..
- ٧ - المنافع المشتراه بقصد الاقتناء كالايجار المقدم ، تأمينات النور والمياه ...

رأس المال النامى فى الفقه الاسلامى المحاسبى

يشمل رأس المال النامى فى الفقه الاسلامى المحاسبى المال النامى حقيقة أو تقديرًا أى بالفعل أو بالقوة - وقد بينا أن النماء التقديرى الحكمى يكون بالتمكن من الاستنماء - وعلى هذا يتكون رأس المال النامى من عناصر مجموعة النقود ومن عناصر فئة عروض التجارة ، أما عروض القنية فليست مالا ناميا حقيقة أو تقديرًا وبالتالي فهي ليست منه فى شيء . اذا حسبنا ما عند المنشأة من نقد وعروض تجارة مقومة قيمة النقد ودين فى ملاءة وطرحنا منه ما على المنشأة من الدين يعطينا الباقى رأس المال النامى فى المنشأة (١١) . وهو يقابل ما يعبر عنه برأس المال العامل أو صافى الأصول المتداولة بالمعنى الشائع السائد المتضمن للمخزون السلعى .

المركز النقدى فى الفقه الاسلامى المحاسبى

ان افراد النقد ودين النقد فى مجموعة مستقلة عن العروض يجعل

(١١) رأس المال النامى فى المنشأة - ويرادف رأس المال العامل - وهو وعاء ضريبة الزكاة - رسالتنا للماجستير فى نظام المحاسبة لضريبة الزكاة - كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

صافى المجموعة النقدية يظهر المركز النقدى للمشروع بوضوح ، ولا يدخل فى هذا المركز النقدى عنصر « المطالبات القانونية بنقود » من تجارة أو بيع أو دين التجارة أو دين البيع الذى يدخل ضمن عناصر عروض التجارة ودين التجارة حكمه حكم عروض التجارة فى الفقه الاسلامى المحاسبى (١٢) .

أهمية فكرة « تقليب المال » فى التجارة فى الفقه الاسلامى المحاسبى وأثرها فى مفهوم « الأصول والقيمة » فى المشروع المستمر المدار فى

نظريات التقويم

تفصح جميع المفاهيم الاسلامية فى التجارة عن فكرة تقليب المال فى المشروع واخلافه واستبداله وادارته حالا بعد حال وفعلا بعد فعل طلبا للربح ، وادارة المال فى المشروع المستمر المدار تكون بالشراء والبيع أى بشراء عروض التجارة (والمنافع) ثم بيعها واخلافها بغيرها ثم بيعها واخلافها بغيرها وهكذا دواليك . والشراء والبيع ماهما - كما قدمنا - الا عملية مبادلة مال بمال . هذه الدورة دورة تقليب المال ومبادلة المال بالمال فى المشروع المستمر المدار مستمرة ماضية ما دام المشروع ماضيا فى طريقه . بل ان العمليات الأولى فى حياة المشروع - بعد عملية الاكتتاب النقدى فى رأس المال - هى تبديل رأس المال من غير جنسه بعروض من عروض تجارة تعد للبيع ، وعروض قنية معدة للبيع ليحصل للمشروع الربح بالانتفاع بعروض التجارة (والمنافع) بمبايعته اياها للغير وبالانتفاع بعروض القنية باستعمالها فى الأغراض التى اقتنيت من أجلها بامساكه اياها الى أن تستهلك نتيجة للاستعمال - بسبب التلف والتاكل - بمعنى أنها تفقد القدرة على اماكن استعمالها فى الأغراض التى اقتنيت من أجلها فتستبدل ويخلفها غيرها وهكذا .

ولعل فيما أوردناه آنفا من تحليل اللجنة الفنية والبحوث التابعة لمجمع محاسبى التكاليف والاشغال بانجلترا للعمليات المالية فى المشروع ما يتفق الى حد بعيد مع وجهة النظر الاسلامية هذه ، وقد

(١٢) المقدمات لابن رشد - ص ٢٢٩ ، الشرح الصغير للدرديرى - ص ٣٩٩ .

انتهت هذه اللجنة إلى نتيجة هامة إذ قررت أن الدورة الشاملة للاستعمال ثم لاستبدال جميع الاصول واخلافها دورة مستمرة في المشروع ما دام مقدرا للتشغيل وللمتاجرة أن يستمر على نفس المستوى في المشروع المستمر المدار ، وقد ظهر أثر هذه النتيجة الهامة واضحا في توصيات اللجنة المذكورة في شأن تصوير المراكز المالية وقياس الربح في ظل مستويات الثمن المتغيرة .

وتخلص من ذلك الى تقرير وجود دورة منتظمة مستمرة شاملة لجميع العروض فى المشروع المستمر المدربين الانتفاع والاستعمال ثم الاستبدال والاخلاف ، ونؤكد أهمية فكرة تقليب المال فى التجارة والاستعمال ثم الاستبدال والاخلاف للعروض فى تفهم نظريات الاصول والقيمة فى المشروع وأثر ذلك العميق فى نظريات التقويم فى المحاسبة .

المبحث الأول

اجراءات المحافظة على سلامة رأس المال (١٣)

يجمع المفسرون والفقهاء - كما تقدم - على انه « لا ربح الا بعد سلامة رأس المال » ولذا فان المدخل الطبيعى لاجراءات المحافظة على سلامة رأس المال ، هو تحديد الربح الذى يمكن توزيعه دون المساس برأس المال .

ويمكن تعريف الربح من هذه الزاوية بأنه : المبلغ الذى يمكن توزيعه على المستفيدين دون المساس برأس المال ، يقول صاحب بدائع الصنائع : « ولا تصح قسمة الربح حتى يستوفى رب المال رأسماله . والاصل فى اعتبار هذا الشرط ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « مثل المؤمن مثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأسماله ، كذلك المؤمن لا تسلم له نوافله حتى تسلم له عزائمه » ، وهذا الحديث الشريف يؤكد المعنى الذى أردته ، وهو أن الربح هو : المبلغ الذى يمكن توزيعه دون المساس برأس المال ، ولما كان المقصود برأس المال هو الطاقة الانتاجية لاستخدامات مصادر التمويل ، فانه يمكن صياغة تعريف الربح كالآتى : الربح هو المبلغ الذى يمكن توزيعه على المستفيدين دون المساس بالطاقة الانتاجية لاستخدامات مصادر التمويل .

ويتم تحديد الربح - لهذا الغرض - بالمقابلة بين الايرادات والنفقات . يقول صاحب الفتاوى الحامدية : « الغلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفه (نفقاته) ملك لأربابها » ، وقد ورد أيضا فى هذا الكتاب

(١٣) دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الاسلامى والفكر المحاسبى الحديث - رسالة ماجستير للميد / أحمد تمام سالم - كلية التجارة جامعة الأزهر ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

(١٤) أبو بكر الكاسانى ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٠٧ .

ما يلى : « وفى المنح من الشركة ، ومؤنة السفر والكرء من رأس المال »
وقال محمد : فان ربح حسب النفقة من الربح ، وان لم يربح كانت
النفقة من رأس المال ، وهذا هو الحكم فى المضارب .

ويستفاد مما تقدم حتمية خصم النفقات من الايراد ، فان لم يكف
تعتبر هلاكا فى رأس المال ، بمعنى انها واجبة الخصم بغض النظر عن
نتيجة الاعمال .

واذا كانت المقابلة بين الايراد والنفقات هى المبدأ الذى يطبق -
فى الفكر الاسلامى - لتحديد المبلغ القابل للتوزيع دون المساس برأس
المال ، فما هو مدى شمول هذا الايراد ، وهذه النفقات ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتضمن تحديد موقف الفكر الاسلامى
من مفهوم الربح الشامل ، ومفهوم ربح الوحدة الاقتصادية . وتحديد
هذا الموقف يتطلب ببيان معالجة الفكر الاسلامى - محاسبيا - لكل من:
الايرادات والنفقات العرضية ، والايرادات والنفقات الرأسمالية .

١ - الايرادات والنفقات العرضية :

عند الحديث عن « مال التجارة » - فى الباب الاول - ذكرت
ان « الغلة » وهى ذلك النوع من النماء الناتج من عروض التجارة قبل
بيع رقابها ، ليست ربحا ، قابلا للتوزيع ، لانها ليست من حذق العامل
(فى المضاربة) ، وليست نتيجة عاملى تحصيل الربح ، وهما : التقليب
والمخاطرة ولذا فان العامل (فى المضاربة لا يأخذ حصته منها ، بل يفوز
بها رب المال ، أى انها عنصر من عناصر مال التجارة ، وليست عنصرا
من عناصر الربح القابل للتوزيع ، ومن هذا نجد ان الايرادات العرضية
ليست عنصرا من عناصر الربح القابل للتوزيع ، ويقاس على هذه

(١٥) ابن عابدين ، تنقيح الفتاوى الحامدية ، لحامد أفندى العمادى ، مرجع

سابق ص ١٩٣ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

الايادات ، النفقات العرضية ، فلا تعتبر ضمن محددات معادلة الربح ، ولذا قالوا : ان العمارة فى الاوقاف تكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب بصنع أحد (١٧) . ومفهوم هذا النص ، أن الخراب اذا كان بصنع أحد ، أى خسارة عرضية ، فلا تكون نفقة اصلاحه من ايرادات الوقف . وعلى ذلك ، فان الايرادات والنفقات العرضية لا تدخل ضمن عناصر تحديد الربح القابل للتوزيع دون المساس بسلامة رأس المال .

٢ - الايرادات والنفقات الرأسمالية :

نجد مثالا للايرادات الرأسمالية فيما يطلق عليه فقهاء المالكية اصطلاح (الفائد) وهى ذلك النوع من الذماء الناتج من عروض القنية ، ولقد سبق القول بأن هذه الزيادات ليست عنصرا من عناصر الربح ، وانما هى عنصر من عناصر مال التجارة لانها ليست نتيجة التصرف فى مال التجارة . أى انها ليست من حذق الادارة . ولذا قال بعض الفقهاء : ان ما انهدم من بناء الوقف وآلته يصرف فى عمارة الوقف ، ان احتاج اليه ، أو يمسك حتى يحتاج اليه ، فان استغنى عنه بابه ، وصرف ثمنه فى ذلك اقامة للبدل مقام المبدل ، « ولا يقسمه بين مستحقى الوقف ، لانه من عين الوقف ، ولا حق لهم فى العين الموقوفة . . وحقهم فى الغلة فقط » (١٨) .

وبناء على ذلك ، فان الايرادات الرأسمالية لا تدخل ضمن عناصر الربح القابل للتوزيع مع المحافظة على سلامة رأس المال . ويقاس عليها النفقات الرأسمالية أيضا ، فلا تدخل ضمن النفقات التى تخصم من الايراد لتحديد المبلغ القابل للتوزيع دون المساس برأس المال .

ومما سبق نجد ان الفكر الاسلامى لا يعتبر الايرادات والنفقات العرضية ، كما لا يعتبر الايرادات والنفقات الرأسمالية من العناصر التى تدخل فى معادلة تحديد الربح القابل للتوزيع ، أى أن هذه المعادلة

(١٧) الزيلعى ، تبين الحقائق ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٨ .
(١٨) كمال الدين بن الهمام ، شرح فتح القدير على الهداية ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة (بدون تاريخ) الجزء الخامس ، ص ٥٦ .

يجب أن تقتصر على تلك الإيرادات والنفقات المتعلقة بالعمليات العادية،
أي أن الفكر الاسلامى يتخذ من مفهوم ربح الوحدة الاقتصادية أسلوباً
لاجراءات المحافظة على سلامة رأس المال .

ويثار التساؤل - هنا - عن عناصر النفقات الواجبة الخصم وكيفية
قياس قيمها ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نعرض موقف الفكر الاسلامى من العناصر
التالية :

- ١ - تكلفة السلع المباعة .
- ٢ - مصروفات النشاط الجارى .
- ٣ - تكلفة العمارة والصيانة .
- ٤ - قيمة الانتفاع بعروض القنية (الاهلاك) .

أولاً : تكلفة السلع المباعة

يقول ابن رشد الحفيد فى بيع المراهجه - وهو أن يفكر البائع
الثمن الذى اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً - : أن حاصل مذهب
مالك فيما بعد فى الثمن مما لا يعد ، أن ما ينوب البائع على السلعة
زائداً على الثمن ينقسم ثلاثة أقسام (١٨) .

١ - قسم يعد فى أصل الثمن ، ويكون له حظ من الربح ، وهو ما كان
مؤثراً فى عين السلعة مثل الخياطة والصبغ .

٢ - وقسم يعد فى أصل الثمن ، ولا يكون له حظ من الربح ، وهو
ما لا يؤثر فى عين السلعة مما لا يمكن للبائع أن يتولاه بنفسه
كحمل المتاع من بلد الى بلد ، وكراء البيوت التى توضع فيها .

(١٩) بداية المجتهد ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٢٣ .
ويراجع أيضاً : ابن رشد الجذ ، المقدمات ، مطبعة السعادة بمصر
١٣٢٥ هـ ، الجزء الثانى ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

٣ - وقسم لا يعد فى أصل الثمن ، ولا يكون له حظ من الربح ، وهو ما لا تأثير له فى عين السلعة مما يمكن أن يتولاه صاحب السلعة بنفسه كالسمرة والطى والشد .

ويلق القليوبى على تعريف المحلى للتجارة بانها « تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح » بأن « قوله » تقليب المال « منه صباغ الثياب ، ودباغ أو دهن للجلود ، أو صابون لغسل ، أو ملح لعجين لهلاك عينه ، وفارق الدباغ بأنه ينقل الجلد من طبع الى طبع فكأنه باق (٢٠) » . وفى رأى أن أثر الملح والصابون لا يختلف عن أثر مواد الدباغ ، لان كلا منهما ينقل العجين والثياب من حال الى أخرى ، كما أن الملح لم تهلك عينه ، وان كان قد ذاب واختلط بالعجين ، بدليل تغير مذاق العجين .

ومن العرض السابق يمكن إبراز تصور الفكر الاسلامى لعناصر تكلفة السلع المباعة على الوجه التالى : -

١ - تكلفة الانتاج ، وتشمل :

- أ - تكلفة الخامات الرئيسية .
- ب - تكلفة الخامات المساعدة .
- ج - تكلفة الخدمات الانتاجية .
- د - تكلفة العمل .

٢ - تكلفة الخدمات التسويقية مثل النقل والتخزين .

وجدير بالذكر - هنا - ان الفكر الاسلامى لا يحتسب اجرا لصاحب المنشأة فى مقابل ما يقوم به من أعمال . ولعل هذا - كما أعتقد - يرجع الى ما كان سائدا فى عصر الاستنباط الفقهى ، من الاعتماد على فكرة الملكية المشتركة ، ولذا فان عائد المالك هو الربح . ولكن فى ظل انفصال الملكية عن الادارة ينبغى احتساب أجر للادارة ، وهذا الاجر وان لم يكن من عناصر تكلفة المبيعات الا أنه يعتبر عنصرا من عناصر مصروفات النشاط الجارى .

(٢٠) حاشية القليوبى على شرح المحلى ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٧ .

قياس تكلفة السلع المباعة :

جاء فى الشرح الكبير وحاشيته ، ان الربح هو « زائد ثمن مبيع
تجر على ثمنه الاول ذهبا أو فضة (٢١) » ومعنى هذا أن تكلفة السلع
المبيعة تقاس على أساس تكلفة الاقتناء التاريخية ذهبا أو فضة . ومضمون
هذا التحديد أن لا يكون المقياس خاضعا للتقلبات الجوهرية ، فاذا لم
يتم القياس بالذهب والفضة ، لا سيما اذا ما اختفت النقود الذهبية
والفضية من التداول ، فكيف يتم قياس تكلفة السلع المباعة ؟

يقول السيد البكر : « وحيث وجب مثل فلا أثر لغلاء أو رخص (٢٢) »
ومعنى هذا أن الثمن اذا كان من ذوات الامثال بالنسبة للسلعة المباعة
فلا أثر لارتفاع السعر أو انخفاضه فاذا لم يكن الثمن كذلك ، فكيف
تقاس تكلفة السلع المباعة ؟

يقول الامام الطبرى : « الربح من التجار (هو) المستبدل من
سلعته المملوكة عليه بدلا هو أنفس من سلعته ، أو أفضل من ثمنها الذى
يبتاعها به ، أما المستبدل من سلعته بدلا دون الثمن الذى يبتاعها به فهو
الخاسر فى تجارته لا شك (٢٣) » ، وفى قوله : أفضل من ثمنها الذى
يبتاعها به دون قوله الذى ابتاعها به ، « اشارة الى ان الربح يحصل
للتاجر اذا باع سلعته بثمن أزيد لا من ثمنها الاول الذى اشتراها به ،
بل من ثمنها الذى يشتريها به فى وقت المبادلة (٢٤) » . وبناء عليه
فان تكلفة السلع المباعة تقاس على أساس القيمة الجارية فى تاريخ
المبادلة .

ولكن ما هى هذه القيمة الجارية ، هل هى تكلفة الاستبدال ، أى

(٢١) الشرح الكبير للدريز ، وحاشيته للدموقى ، مرجع سابق ، ج ١ ،

ص ٤٦١ .

(٢٢) السيد البكرى ، حاشية اعانة الطالبين ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ١٤٠ .

(٢٣) محمد بن جرير الطبرى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢٤) شوقى شحاته (دكتور) ، المبادئ الاسلامية فى نظريات التقويم ،

مرجع سابق ، ص ٩٣ .

السعر الذى يمكن ان يشتري به العرض المائل من أماكن الشراء المعروفة ؟ أو هل هى سعر البيع المعدل ، أى السعر الذى يمكن ان يباع به العرض بعد استبعاد مصاريف البيع والتوزيع والربح المتوقع الحصول عليه ؟ ، أو هل هى صافى القيمة البيعية المحققة ، أى سعر البيع الحاضر بعد استبعاد مصاريف البيع والتوزيع فقط ؟

بامعان النظر فى المبادئ الاسلامية التى تنادى بالمحافظة على سلامة رأس المال الحقيقى ، وبالنظر الى ان الربح يحصل للتاجر اذا باع سلعته بثمن أزيد مما يشتريها به فى وقت المبادلة ، فانه يمكن القول : بأن القيمة الجارية التى تقاس بها تكلفة السلع المباعة لتحديد الربح القابل للتوزيع دون المساس بالطاقة الانتاجية لاستخدامات مصادر التمويل هى تكلفة الاستبدال الجارية ، أى السعر الذى يمكن ان يشتري به العرض من أماكن الشراء المعروفة - فى تاريخ المبادلة .

ثانيا : مصروفات النشاط الجارى :

من المعروف أن النفقات لا تتمثل فى تلفة السلع المباعة فقط ، وانما تشمل أنواعا أخرى من الاعباء يتحملها المشروع فى سبيل الحصول على الربح . والهدف من بحث هذه الاعباء - هنا - هو بيان موقف الفكر الاسلامى من تلك التى يجب أن تخصم من الايرادات للوصول الى مبلغ الربح القابل للتوزيع دون المساس برأس المال .

وفى هذا المجال سئل صاحب الفتاوى الحامدية « فيما اذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة باذن البقية ، فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه فى مال الشركة ؟ .. الجواب : نعم ، وفى مضاربة المنح : الشريك اذا سافر بمال الشركة ، لا نفقة له ، لانه لم يجر به التعارف ، ذكره النسفى فى كافيه . وصرح فى النهاية بوجوبها فى مال الشركة ١٠ هـ . ومثله فى القلائى . وذكر فى التتارخانية عن الخانية ، قال محمد رحمه الله تعالى : هذا استحسان ١٠ هـ أى وجوب النفقة فى مال الشركة ، وحينما قال : انه استحسان ، فالعمل عليه ، لما علمت من العمل على الاستحسان الا فى مسائل ليست هذه منها (٢٥) » .

(٢٥) ابن عابدين ، تنقيح الفتاوى الحامدية ، مرجع سابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

ومن هذا نستخلص أن بدلات الانتقال والتغذية يجب أن تخصم من الأيراد للوصول إلى الربح القابل للتوزيع دون المساس برأس المال .

كما سئل في : مسجد له امام ومؤذن وفراش ، لهم معلوم معين بشرط الواقف ، واحتاج المسجد لتعمير ضرورى ، وغلة الوقف لا تفى بالصرف للجميع ، وإذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد . فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم ؟ . . الجواب : العمارة مقدمة فى الوقف ، شرط الواقف أو لم يشترط ، إلا إذا كان مما لا يمكن ترك عمله لضرر بين كالأمام ونحوه ، فيعطى معها ، وأما ما ليس فى قطعه ضرر بين فإنه لا يعطى زمن العمارة ، إذا لم تف بالصرف للجميع من العمارة (٢٦) « .

ويستفاد من هذه الفتوى أن مرتبات العاملين يجب أن تخصم من الأيراد للوصول إلى الربح القابل للتوزيع دون المساس برأس المال . وإن هناك أولوية فى الانفاق تنفيذاً للسياسة المالية الرشيدة ، فيبدأ بمصاريف الصيانة الضرورية ، ثم ما تكون خدماته لازمة للتشغيل ، أما ما يمكن الاستغناء عنه لفترة مؤقتة إلى أن تستطيع الإيرادات تغطية جميع النفقات ، فيوقف مؤقتاً ، ولا يفهم من هذا أن العاملين يؤدون عملهم بدون أجر (حيث يوهم قوله : لا يعطى زمن العمارة) وإنما يعنى هذا أن أولئك العاملين الذين يمكن الاستغناء عنهم زمن العمارة يوقفون مؤقتاً إلى أن تنتهى العمارة . كذلك سئل فى : « متولى وقف عمر فى الوقف عمارة ضرورية ، وصرف عليها من مال الوقف مصرف المثل ، فلم يصدق المستحقون ، وشكوا عليه للحاكم ، والتمسوا الكشف والوقوف على صرفه المذكور ، وعلى أماكن الوقف المحتاجة للتعمير والترميم ، والمحاسبة على إيراد الوقف ومصارفه ، فكشف عليها كما التمسوا ، فإذا العمارة ثابتة فى محالها كما قرره المتولى ، وثبتت ما ادعاه بالوجه الشرعى ، وكتب بذلك حجة شرعية ، ودفتر ممضي بامضاء القاضي ، وغرم الناظر

من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه . فهل له احتسابه على الوقف ؟
الجواب : صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن يد الناظر على الوقف يد
أمانة ، لا يد عدوان ، فحيث أخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ، ولم
يمكنه دفع الأخذ عن أخذه فللناظر احتسابه على الوقف ، وفى البحر
وكثير من الكتب : للقيم صرف شيء من مال الوقف الى كتب الفتوى ،
ومحاضر الدعوى لا ستخلاص الوقف من أيدي ذوى الشركة (٢٧) « .

ويستخلص من هذه الفتوى ، أن العناصر التالية ، يجب أن تخصم
من ايراد الوقف للوصول الى المبلغ الذى يمكن توزيعه على المستفيدين
فيه :

- ١ - مصاريف العمارة والصيانة والترميم .
- ٢ - تكاليف الحصول على السجلات والمستندات .
- ٣ - تكلفة اقتناء المراجع العلمية .
- ٤ - المصاريف القضائية .

وفى رده على احدى الفتاوى قال : « ان ما يبدأ به من ارباع الوقف
عمارته ، ثم ما هو أقرب الى العمارة ، وأعم الى المصلحة كالامام للمسجد
والمدرس للمدرسة .. ثم السراج والبساط كذلك ، الى آخر المصالح (٢٨) »
أى ان جميع النفقات اللازمة لأداء الخدمات الادارية يجب أن تخصم
من الايرادات المتعلقة بها للوصول الى الربح الذى يمكن توزيعه دون
المساس برأس المال .

ومن العرض السابق يمكن ابراز تصور الفكر الاسلامى لعناصر
مصرفات النشاط الجارى فيما يلى : -

- ١ - الأجور ، سواء كانت نقدية أو مزايا عينية .
- ٢ - المستلزمات السلعية سواء كانت فى صورة خامات رئيسية أو
مساعدة ويلاحظ ان هذه الخامات هى بخلاف الخامات الداخلة

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

- فى انتاج السلع ، فهى تلك المتعلقة بمراكز الخدمات الادارية والتمويلية . ونجد مثلا للخدمات الرئيسية - من هذا النوع - فيما ذكره الفقهاء من السراج والبساط ، كما نجد مثلا للخدمات المساعدة فى وقود الاضاءة للسراج ، وادوات النظافة .
- ٣ - المستلزمات الخدمية مثل تكلفة الصيانة والعمارة ، وتكلفة اقتناء المراجع العلمية والسجلات المحاسبية .
- ٤ - المصروفات الجارية الاخرى ، مثل المصروفات القضائية .

ثالثا - العمارة والصيانة :

مما سبق ذكره يتبين ضرورة القيام باعمال الصيانة والترميم اللازمين كما يتضح ضرورة خصم تكاليفها من الايرادات ، ولكن الحديث - هنا - عن حد هذه الصيانة والعمارة التى يجب أن تخصم تكاليفها من الايرادات . يقول الزيلعى : ان حد العمارة « بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التى وقفه بها (الواقف) ، لأن الصرف الى العمارة ضرورة ابقاء الوقف ولا ضرورة فى الزيادة .. وبهذا علم ان عمارة الاوقاف زيادة على ما كانت عليه العين زمن الواقف لا يجوز الا برضاء المستحقين . وظاهر ذلك منع البياض والحمرة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف ، وان فعله فلا منع . ثم اعلم ان التعمير انما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب بصنع أحد (٢٩) » .

وقد سئل صاحب الفتاوى الحامدية « فى دار جارية فى وقف اهلى وحيطانها مكلسة (مبيضة) من زمن واقفها ثم سقط كلسها ، ويريد الناظر اعادتها من اجرتها على الصفة الى كانت عليها زمن واقفها .. فهل له ذلك ؟ .. الجواب : نعم وافتى بالمسالة الحانوتى كما نقله عنه الكازرونى فى كتاب الوقف ، وبسط فى البحر ، وفى الخيرية من الوقف ايضا : فى دار الوقف المعدة للاستغلال اذا حزب (كسر) صهريجها المعد لماء الاشبية (أى لتجميع ماء المطر فيه) هل تجب عمارته من اجرتها ؟ .. اجاب : نعم ، فقد صرحوا (أى العلماء)

(٢٩٠) الزيلعى ، تبين الحقائق ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ٢٠٨ .

بوجوب العمارة فى الاوقاف على الصفة التى كانت زمن الواقف ، حتى
قالوا : البياض والحمرة فى الحيطان ان لم تكن فى زمنه لا تفعل ،
والا تفعل ٠١ هـ (٣٠) .

ومما سبق يمكن استنتاج الشروط الواجب توافرها لخصم تكاليف
الصيانة والترميم وهى : -

١ - ان تكون الحاجة الى الصيانة والترميم نتيجة الاستعمال العادى ،
فان كان الخراب يصنع أحد ، فلا تخصم نفقة اصلاحه من الايراد ،
وهذا يعنى أن نفقات الصيانة غير العادية يجب أن لا تخصم من
الايراد .

٣ - أن لا تزيد الصيانة والترميم عما كان زمن الواقف ، ويمكن التعبير
عن هذا المعنى - بلغة العصر الحديث بأن لا تزيد النفقات - التى
يجب أن تخصم من الايراد - عن تلك التى تكون لازمة للمحافظة
على القدرة الانتاجية الاصلية للاصل . أما ما يزيد عن هذا فلا يجوز
الا برضاء المستحقين للربح ، ويعتبر نفقة رأسمالية .

عبء الانتفاع بعروض القنية (الاهلاك) (٣١)

مما سبق فى بحث الصيانة الدورية - فى الفكر الاسلامى - يتضح
انه يجب اعادة دار الوقف الى الصفة التى كانت عليها زمن الواقف ، وان
هذا يتم بعمارتها وصيانتها .

ولما كان « الاهلاك » هو البلى الذى لا يعوضه الصيانة ، ولما
كان غرض الواقف صرف غلة الوقف الى مستحقيها على التابيد ،
فكما يرى ابن قدامة يجب استبدال دار الوقف - اذا سقط البناء - بعين
اخرى يخصص ايرادها للموقوف عليهم « وايصال الابدال يجرى مجرى
الاعيان ، وجمودنا على العين مع تعطلها مضيع للغرض (٣٢) » .

(٣٠) ابن عابدين ، تنقيح الفتاوى الحامدية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .
(٣١) الاهلاك وان كان ضمن مصروفات النشاط الجارى الا انه فصل - هنا -

للمناقشة فقط .

(٣٢) ابن قدامة - المغنى ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٥١٨ .

وهنا يثور التساؤل : كيف يمكن إعادة بناء الدار التي ما كانت عليه زمن الواقف ، علما بأن « الغلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفه (نفقاته) ملك لأربابها (٣٣) » ؟ . والجواب - بالطبع - لا يمكن هذا الا اذا تم خصم مبلغ معين من الغلة لمقابلة إعادة البناء ، أو الا اذا كانت « مصارفه » تتضمن مثل هذا الخصم ، فاذا كانت مصارفه تتضمن ذلك ، فيكون من الواضح أن عبء الانتفاع بعروض القنية (الاهلاك) عبء على الايراد ، أما اذا لم تكن كذلك ، فربما يتوهم ان هذا العبء عبء على الربح الصافى ، أى توزيع للربح - بلغة العصر الحديث - ولكن اذا ما علمنا أن الغلة الصافية ملك لأربابها - كما سبق - فيتحتم اعتباره عبئا على الايراد ، أى اعتباره عبئا تحميلييا ، والا لما كان هناك فائض لحجز هذا المبلغ .

وخلاصة القول : انه يجب احتساب اهلاك عروض القنية ، واعتبار مبلغه عبئا تحميلييا على الايراد للوصول الى رقم الربح الذى يمكن توزيعه دون المساس برأس المال .

قياس عبء الانتفاع بعروض القنية :

يتوقف تحديد قسط الاهلاك الفترى على عدة عوامل (٣٤) ويعينى منها - هنا - القيمة التى تتخذ أساسا لتحديد هذا المبلغ .

وبامعان النظر فى الفكر الاسلامى نجد أن قيمة العروض تتأثر بثلاثة متغيرات (٣٥) هى :-

- ١ - التغيرات فى ذات العروض .
- ٢ - التغيرات فى صفاتها .

(٢٣) ابن عابدين ، تنفيح الفتاوى الحامدية ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٣٤) مثل : العمر الانتاجى للعرض ، عدد ساعات التشغيل اليومى ، قيمة العرض ، والقيمة التخريدية .

(٣٥) يراجع فى هذا : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ .

أولا : التغيرات فى ذات العروض :

هذه التغيرات التى تحدث فى ذات العروض وتؤثر على قيمتها ،
أما أن تكون بالزيادة أو بالنقص . أما الزيادة فقد تكون منفصلة ، وقد
تكون متصلة .

وقد ضرب الفقهاء مثلا للزيادة المنفصلة بولد الحيوان مع أمه ،
كما ضربوا مثلا للزيادة المتصلة بالسمن فى الحيوان ، والصبغ فى
الثياب .

ومع وضوح هذه الامثلة فى منشآت الثروة الحيوانية ، الا اننا
نود أن نسوق أمثلة للزيادات المنفصلة والمتصلة التى تؤدى الى زيادة
القيمة فى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادى .

وجدير بالذكر أن الزيادة المنفصلة هى التى تكون مقصودة بالانتفاع
لذاتها ، أى بالاستقلال عن أصلها ، أما الزيادة المتصلة فلا يمكن فصلها
عن أصلها للانتفاع بها انتفاعا كاملا أو مقصودا . وهذا التعريف مأخوذ
من الامثلة التى ضربها الفقهاء لكل نوع من أنواع الزيادات .

ولعل من أوضح أمثلة الزيادات المنفصلة والتى تؤدى الى زيادة
القيمة ، أجهزة التكييف التى توضع فى عربات السكة الحديد ، أو
المقاعد التى يمكن تحويلها الى أسرة للنوم عند الحاجة ، ففى مثل
هذه الامثلة نجد أن جهاز التكييف والمقاعد ، لكل منها قيمة مستقلة
عن قيمة العربة ، ولكن اضافة هذه الوسائل الى العربة تجعل قيمة
العربة تزيد بأكثر من تكلفة الجهاز والمقاعد .

ومن أمثلة الزيادات المتصلة ، التعديلات التى ادخلت على
أجهزت الآلات الكاتبة لتعمل بالكهرباء بدلا من الاعتماد الكلى على
التشغيل اليدوى . فكل هذه الزيادات ذات أثر واضح فى زيادة
القيمة .

أما التغيرات بالنقص ، فإنها قد تكون نتيجة عيب حادث أو نتيجة الانتفاع بالعروض . وقد ضرب الفقهاء مثلا لذلك بالثياب التي تتغير حالتها بالنقص اما نتيجة عيب أصابها مثل الفئق ، واما نتيجة قدمها بالاستعمال .

ومع وضوح هذا المثال فى مفروشات الفنادق ، الا أننا نود هنا أيضا أن نذكر أمثلة فى مجالات أخرى . فمن أمثلة النقص الذى يحدث فى ذات العروض نتيجة عيب حادث ويؤدى الى نقص القيمة ، العيوب التى تصيب وسائل النقل نتيجة الحوادث مثل التصادمات ، أما النقص نتيجة الاستعمال فلست أجدنى مضطرا لذكر أمثلة له ، اذ كل الآلات والمعدات تبلى بالاستعمال .

وخلاصة ما تقدم ، ان قيمة العروض تتأثر بالتغيرات التى تحدث فى ذواتها سواء بالزيادة أو بالنقص ، بحيث تصبح قيمة العرض مساوية لقيمه الجارية .

ثانيا : التغيرات فى صفات العروض :

ويقصد بها التغيرات التى تلحق الصفات التى تؤثر على استيفاء المنفعة المقصودة ايجابا أو سلبا . وقد ضرب الفقهاء أمثلة للصفات الايجابية مثل الصنعة ، ومثل التدريب (فيما يتعلق بكلاب الصيد) .

ومن الأمثلة التى ضربها الفقهاء للصفات السلبية الابق والسرقه ، فهذان النوعان من الصفات يؤثران على استيفاء المنفعة المقصودة اما ايجابا أو سلبا ، وبالتالي يؤثران على قيمة العرض بالزيادة أو بالنقص .

ويمكن أن يقاس على هذه الصفات كل ما يؤدى الى التأثير على استيفاء المنفعة المقصودة مثل التغير فى الطلب على منتجات آلة معينة ، كما هو الحال بالنسبة لآلات صنع أعطية الرأس فى مصر (الطربوش) ، ومثل عدم توافر قطع الغيار ، الى غير ذلك من العوامل التى تؤثر على استيفاء المنفعة المقصودة سلبا ، كما يمكن أن يقاس على هذه الصفات أيضا ، التآدم الفنى الذى يصيب الآلات

والمعدات نتيجة ظهور مخترعات حديثة تجعل من استعمال الوسائل القديمة استعمالا غير اقتصادى .

ومن الأمثلة الايجابية التى تؤثر على استيفاء المنفعة المقصودة ، تغيير محرك قاطرة (مثلا) تعمل بالفحم لتعمل بالديزل ، فكل هذه الصفات تؤثر على استيفاء المنفعة المقصودة من العرض ، ومن ثم تتأثر قيمة هذا العرض زيادة أو نقصا بهذه الصفات ، بحيث تصبح مساوية لقيمتها الجارية . أى أن التغير فى صفات العروض يحدث نفس الأثر الذى يحدثه التغير فى ذواتها .

ثالثا : حوالة الأسواق :

ذهب الامام مالك رضى الله عنه الى أن حوالة الاسواق من العوامل التى تفتت رد المبيع بيعا فاسدا ، لأن السلعة اذا فاتت « فالعدل فيها هو الرجوع بالقيمة » ، لأنه قد تقبض السلعة وهى تساوى ألفا ، وترد وهى تساوى خمسمائة ، أو بالعكس ، ولذلك يرى مالك حوالة الاسواق فوتا فى المبيع الفاسد « (٣٦) .

ومعنى هذا أن التغير فى عوامل العرض والطلب يؤدى الى تغير فى قيمة العروض حتى يمتنع ردها الى البائع اذا كانت مبيعة بعقد بيع فاسد ، وكان المبيع قد تغير بسبب تغير قيمته نتيجة لحوالة الأسواق ، ومؤدى ذلك ان تصبح قيمة العرض مساوية لقيمتها الجارية ، أى ان حوالة الاسواق تحدث نفس الأثر الذى يحدثه التغير فى ذات العرض وصفاته .

وخلاصة القول فى قياس عبء الانتفاع بعروض القنية ان قسط الاهلاك الفترى يحتسب على أساس القيمة الجارية ، وأن هذه القيمة الجارية تتأثر بثلاثة متغيرات هى : التغير فى ذوات العروض ، والتغيرات فى صفاتها ، وحوالة الاسواق . وترجمة هذا - محاسبيا - هو احتساب قسط الاهلاك على أساس القيمة الاستبدالية الجارية ، وان

(٣٦) ابن رشد الحفيد ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ٢١١ .

الزيادات التى تضاف الى العروض يجب ان تستهلك بنفس معدل اهلاك العرض الاصلى ، وان النقص الذى يصيب العروض يؤثر على قسط الاهلاك ، بمعنى ن قسط الاهلاك يتضمن مقابل التقادم الفنى بالاضافة الى مقابل الاستعمال ، كما ان الاضافات الرأسمالية الى العروض يجب ان تهلك بنفس معدل الاهلاك .

نتائج المبحث الاول

أولاً : لكى يمكن المحافظة على سلامة رأس المال ، فانه يجب تحديد المبلغ القابل للتوزيع دون المساس بالطاقة الانتاجية لاستخدامات مصادر التمويل .

ثانياً : يتخذ الفكر الاسلامى من مفهوم ربح الوحدة الاقتصادية أسلوباً لتحديد هذا المبلغ .

ثالثاً : يتمثل الاجراء العملى لتحديد الربح القابل للتوزيع دون المساس برأس المال فى حتمية خصم النفقات من الايرادات ، وتتضمن النفقات العناصر التالية : -

١ - تكلفة السلع المباعة .

٢ - تكاليف الحصول على الربح بما فيها تكلفة الصيانة الدورية .

٣ - عبء الانتفاع بعروض القنية .

رابعاً : تقاس تكلفة السلع المباعة على أن تكلفة الاستبدال الجارية .

خامساً : تتأثر قيمة عروض القنية بثلاثة متغيرات هى : -

١ - التغيرات فى ذواتها .

٢ - التغيرات فى صفاتها .

٣ - حوالة الاسواق .

أى أن عبء الانتفاع بعروض القنية (الاهلاك) يتضمن مقابل الاستعمال والتقادم الفنى ، واهلاك الاضافات الرأسمالية ، مقاساً على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية .

المبحث الثانى

تدعيم سلامة رأس المال (٣٧)

انتهينا - فى المبحث الاول - الى أن الفكر الاسلامى يحتم خصم النفقات اللازمة لتحقيق الايرادات للوصول الى المبلغ القابل للتوزيع دون المساس برأس المال وهذا معنى قولهم : لا ربح الا بعد سلامة رأس المال . غير أن هذا التفسير محدود من حيث الزمان ، أى منظور فيه الى الفترة التى تتخذ نفقاتها وايراداتها أساسا لتحديد هذا المبلغ ، الا أن رأس المال - وهو مصدر القوة والثقة فى المشروع - يمتد ظله الى ما بعد الفترة الحالية ، طالما يقدر للمشروع الاستمرار فى مزاولته نشاطه ، وقد يحدث ما يجعل السلامة التى قيل بها فى نهاية الفترة الحالية غير ذات موضوع ، ولذا فلكى تكون « السلامة » حقيقية ، يجب أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل استمرار وتدعيم سلامة المركز المالى للمشروع . وهذا يعنى أن يظل التشغيل عند نفس المستوى ، بل وأن يقابل التوسعات اللازمة ، وأن يكون لدى المشروع القدرة على تغطية الخسائر المحتملة ان وقعت فى المستقبل . وترجمة ذلك - محاسبا - تتطلب أن تكون الأصول مقومة بقيمتها الحقيقية ، وأن يكون لدى المشروع المال اللازم للقيام بعملية الاحلال للأصول الهالكة ، كما تتطلب أن يقوم المشروع بتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة فى المستقبل . ولذلك فموضوع هذا المبحث سيتناول موقف الفكر الاسلامى من المخصصات التقويمية ، والاحتياطيات .

أولا : المخصصات التقويمية :

من أبرز الأمثلة على المخصصات التقويمية ، مخصصات الاهلاك ، ومخصصات الديون المشكوك فيها .

١ - مخصصات الاهلاك :

فيما يتعلق بمخصصات الاهلاك ، فقد سبق القول - من وجهة نظر الفكر الاسلامى - بضرورة تحميل حسابات النتيجة بقسط اهلاك عروض القنية الناتج عن الاستعمال بل وعن التقادم الفنى ، حتى يمكن الوصول الى مبلغ الربح القابل للتوزيع دون المساس بسلامة رأس المال .

والهدف من مناقشة هذه النقطة - هنا - هو بيان موقف الفكر الاسلامى من تدبير المال اللازم لاحلال العروض فى نهاية عمرها الانتاجى .

وغير خفى أن هذا المطلب مرتبط باستمرار المشروع من جهة ، وبمصادر التمويل من جهة أخرى ، فاذا كان المشروع سيقدر له الاستمرار فانه من الضرورى أن يقوم بتجديد واحلال عروضه الهالكة ، وعندئذ تثار مسألة التمويل ، فهل يمكن أن يعتمد المشروع على المصادر الداخلية ، وبالتالي يلزم تدبير المال اللازم لذلك ، أم يمكنه الاعتماد على المصادر الخارجية ، ومن ثم فلا ضرورة لذلك التدبير .

وفيما يتعلق باستمرار المشروع ، فالاجماع منعقد بين الفقهاء على أن الشركة من العقود الجائزة ، لا من العقود اللازمة ، أى لأحد الشريكين أن ينفصل من الشركة متى شاء ، وهى عقد غير موروث ، أى تنقضى بوفاة أحد الشريكين (٣٨) . الا أن الفقهاء اختلفوا فى لزومية عقد المضاربة اذا شرع العامل فى العمل ، فقال مالك : هو لازم ، وهو عقد يورث ، فاذا مات المقارض وكان له أبناء أمناء ، كانوا فى القراض مثل أبيهم ، وان لم يكونوا أمناء كان لهم أن يأتوا بأمين . وقال الشافعى وأبو حنيفة : لكل واحد منهم الفسخ اذا شاء ، وليس هو عقد يورث . فمالك ألزمه بعد الشروع فى العمل لما فيه من ضرر ، ورآه من العقود الموروثة ، والفرقة الثانية شبهت (مقابل) الشروع فى العمل

(٣٨) يراجع فى هذا : أبو جعفر الطحاوى ، مختصر الطحاوى ، مخطوط . بمكتبة الازهر ، ورقة ٥٢ .

بما بعد المشروع فى العمل (٢) •

ومن هذا نجد ان الاجماع يكاد ينعقد على ان استمرار المشروع انما هو أمر متروك للشركاء أنفسهم ، لهم ان يستمروا فى العمل ، ولكل واحد منهم ان يتوقف بفرض أنه لم يحدث ما يؤدى الى انقضاء الشركة جبرا مثل ضياع رأس المال أو معظمه ، ومثل وفاة أحد الشريكين • ولذا فما لم يكن الأمر امر صفقة خاصة أو عملية معينة ، فان ظاهر الحال يدعو الى الاعتقاد باستمرار المشروع ، ولعله مما يرجح هذا الاعتقاد تعريفهم للتجارة بانها « تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح (٤٠) » ، وقولهم : ان « التجارة سبب ينشئ الى الربح والى الخسران ، ولئن فات الربح فى صفقة فربما يتدارك فى صفقة أخرى (٤١) » ، فعمليات التقليل ، وفوات الربح وتداركه ، لابد لها من تعاقب فترات تحدث فيها ، وهذا ما يدعو الباحث الى الاعتقاد بأن المشروع الاقتصادى - فى الفكر الاسلامى - ينشأ داخل اطار عام من الاستمرار ، مع حرية الشركاء أو بعضهم فى التوقف ، أى أن الاستمرار هو القاعدة والتوقف هو الاستثناء • وبناء على ذلك فانه يوجد التزام اقتصادى على المشروع المستمر أن يعمل بنفس الطاقة الانتاجية ، بل ان تفسيرنا للطاقة الانتاجية - كما سبق - الذى لا يحد من مستوى الكفاية ويمكن المشروع من الاحتفاظ بمركزه التنافسي فى نوع النشاط الذى ينتمى اليه ، يلحق عليه مسئولية مقابلة التوسع ، واقتناء أحدث الوسائل الآلية فى المستقبل ، وهذا يتضمن احلال وتجديد الطاقة الانتاجية الهالكة والتوسع فى الطاقة الانتاجية العاملة • والاحلال والتوسع يحتاجان الى المال اللازم للقيام بهما •

على انه من الجدير بالذكر - هنا - انه اذا كان الاحلال أمرا لازما للمشروع المستمر ، فان التوسع هو مجرد احتمال يتوقف تحققه على أنه من الجدير بالذكر - هنا - انه اذا كان الاحلال أمرا

(٣٩) يراجع فى هذا : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٢ •

(٤٠) جلال الدين المحلى ، شرح المحلى ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢٧ •

(٤١) الزمخشري ، الكاشف ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٤٧ •

التوسعات انما هو من قبيل الاحتياطات وانما ذكرت - هنا - لارتباطها بالمحافظة على سلامة الطاقة الانتاجية للمشروع فى ظل ظروف المنافسة واحتمالات المستقبل .

ونأتى الى تدبير المال اللازم لمقابلة الاحلال والتجديد ، وهنا تثار مسألة ما اذا كان المشروع يمكنه الاعتماد على نفسه ، أم يمكنه الاعتماد على المصادر الخارجية .

ونبدأ بمناقشة الاعتماد على المصادر الخارجية أولا ، لانها البديل :

وفى الفكر المحاسبى الحديث تناقش افضلية المصادر الخارجية على ضوء المقارنة بين عدة عوامل ، ومن أهمها المقارنة بين معدل عائد استثمار رأس المال ، ومعدل الفائدة التى ستدفع للمقرضين ، فاذا كانت الفائدة أقل من عائد استثمار رأس المال ، فان المشروع يفضل تمويل أصوله بواسطة القروض ، أما اذا كان العكس ، فانه يفضل الاعتماد على المصادر الداخلية .

فاذا ما اتجهنا الى الفكر الاسلامى نجد أن هذه المقارنة غير ذات موضوع بالنسبة له ، ان الفائدة نوع من الربا المحرم شرعا ، ولذا فقد لا يجد المشروع من يمهده (٤٢) بالقروض اللازمة لتمويل الاحلال والتجديد . ومن ثم فان المصدر المفضل لتدبير المال اللازم لذلك هو عمليات المشروع ، أى باعتبار قسط الاهلاك - دحسبا على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية كما تقدم ذكره - عبئا تحمليا على الايراد . وهذا يعنى تجنب واستثمار هذا القسط اما فى داخل المشروع أو خارجه وفقا لأجدى سياسات الاستثمار .

٢ - مخصص الديون المشكوك فيها :

يطلق الفقهاء على الديون المشكوك فى تحصيلها اصطلاح : الدين الضمار ، أو الظنون أو المظنون ، أو غير المرجو . وهو الدين الذى

(٤٢) تناقش هذه النقطة بمفصيل أكثر فى البحث القالى .

لا يدري صاحبه ، أين وصل إليه أم لا (٤٣) .

والقول في هذه الديون ينحصر في أثرها على رصيد المدينين
لمدى المشروع وبالتالي على مركزه المالي ، وفي كيفية تحديدها .

وفيما يتعلق بأثرها على المركز المالي ، فإنه يمكن بيان هذا الأثر من وجهة نظر فقه الزكاة ، ومن وجهة فقه المعاملات :

أولاً : فقه الزكاة (٤٤)

يقول ابن رشد الحفيد عند تحديد محل الزكاة يختص بالتاجر المدير : فحكم هؤلاء عند مالك انه اذا حال عليهم الحول من يوم ابتداء تجارتهم ، أن يقوم ما بيده من العين (النقد) وماله من الدين الذي يرجى قبضه ، ان لم يكن عليه دين مثله . . فاذا اجتمع عنده من ذلك نصاب أدى زكاته (٤٥) .

ويقول ابن سلام فى تحديد محل الزكاة أيضا : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن يونس بن مهران قال : إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان من عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد ، وما كان من دين فى ملاءة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما بقى (٤٦) .

ويتضح من هذه النصوص أن الديون التي تحسب ضمن محل الزكاة هي الديون الجيدة ، أى التي يرجى قبضها أو التي على شخص فى ملاءة ويسار ، ولا فرق بين أن يكون الدين حالا أو مؤجلا ، ومن ثم فإن الديون الضمار أو المشكوك فيها ، لا تحسب ضمن محل الزكاة ، وإنما تترك الى أن تحصل فتزكى حينئذ .

(٤٣) المشرح الكبير وحاشيته ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٨٧ .

(٤٤) يراجع في هذا : شوقي اسماعيل سخانة (دكتور) ، مخاطبة زكاة المال ،

مرجع سابق ، ص ۱۳۸ - ۱۴۲ .

(١٥) ابن رشد المالقيدي ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .

(٤٦) أبو عبيد بن سلام ، الأموال ؛ نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ص ٢٢٥ .

وخلاصة القول : ان الديون غير المرجوة تؤثر على الذمة المالية للممول ، ولذا يجب خصمها من الديون عند تحديد كل الزكاة .

ثانيا : فقه المعاملات :

ينقسم الدين - من حيث مصدره - الى دين قرض ، وهو ما كان أصله نقدا عنده ، والى دين تجارة ، وهو ما كان من بيع عروض تجارة . وعلى ذلك فان نوعى الدين المذكورين أصلهما جزء من ثروة المشروع ، ولو لم يكونا فى صورة دين ، لكانا فى صورة نقد وعروض تجارة فى حيازة المشروع ، فاذا كانت هذه الديون أو جزء منها ضمارا أو غير مرجو فلا شك ان هذا يعتبر هلاكا لجزء من ثروة المشروع ، وانقاصا لهذه الثروة ، ومن ثم فالديون غير المرجوة تؤثر على سلامة المركز المالى للمشروع .

وخلاصة القول فى أثر الديون الضمار على المركز المالى ، أنها تنقص من هذا المركز سواء من وجهة نظر فقه الزكاة أو فقه المعاملات .

ونأتى الى النقطة الثانية ، وهى كيفية تقدير هذه الديون ، وتتوقف كيفية تقدير هذه الديون على آراء الفقهاء فى تقسيم أموال المفلس بين غرمائه .

وبادئ ذى بدء ، فان التزامات المدين هى علاقات مالية محضة بماله لا تتجاوزه الى نفسه . ولم يثبت ان النبی صلى الله عليه وسلم قد حبس أحدا فى دين طوال مدة حياته . وقال لغرماء المفلس : « خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » وقد روى أن غرماء معاذ بن جبل طلبوا من النبی عليه السلام أن يبيعه لهم وفاء لدينه ، حين لم توف أمواله بديونهم ، فقال عليه السلام : « ليس لكم اليه من سبيل (٤٧) » .

(٤٧) يراجع فى هذا :

أ - التعبير عن الارادة فى الفقه الاسلامى - وحيد الدين سوار (دكتور) ،

مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ ، ص ٤٠ .

ب - محمد يوسف موسى (دكتور) البيوع والمعاملات المالية المعاصرة ،

الكتاب العربى بقضى ١٩٥٤ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

وضمار الدين قد يكون بسبب اعسار المدين أو مطله .

وفيما يتعلق بالاعسار ، فان المدين قد لا يكون له مال أصلا ، أو تكون الديون قد استغرقت ماله ، فاذا لم يكن له مال أصلا ، فان الدين جميعه يعتبر غير مرجو اما اذا استغرقت الديون مال المدين ، فقد اختلف الفقهاء فى كيفية تقسيم مال المدين ، فاذا كان مصدر الدين قائما لدى المفلس ، فبعض الفقهاء يرى ان صاحبه أولى به من سائر الغرماء ، ويرى بعضهم ان الغرماء اسوة فى ذلك ، وليس صاحبه بأحق به منهم (٤٨) ، ويختار الباحث اعتبار الغرماء أسوة فى مال المفلس بغض النظر عن مصدره ، حفظا لحق الدائن (٤٩) ، أما اذا كان المصدر غير قائم ، فان الدين يكون شائعا فى ذمة المدين ، ولذلك اتفق الفقهاء على اشتراك الدائن فى المحاصة فى مال المدين ، أى تقسيم ماله بحسب حصة كل غريم .

وبناء على ما تقدم ، فان تقدير الديون غير المرجوة يتوقف على دراسة مركز كل مدين وحالته المالية ، ومقدار ما يمكن ان تحصل عليه المنشأة من تفليسة مدينها . وهنا ينبغى الاشارة الى ما أثاره الفقهاء بصدد الديون الآجلة ، هل تحل بالافلاس أم لا ؟ يرى البعض أنها لا تحل بالافلاس ، ويرى البعض الآخر أنها تحل به (٥٠) ويختار الباحث حلول الديون الآجلة بالافلاس كالموت .

اما اذا كان سبب الشك فى الدين هو مطل المدين ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « الواجد » مطله « ظلم يحل عرضه وعقوبته » ، ولذا فان الدائن سوف يرفع أمره الى القضاء ، ويتوقف أمل المنشأة فيما

(٤٨) يراجع فى هذا :

١ - الطحاوى ، مرجع سابق ، ورقمه ٤٧ .

ب - ابن رشد الحفيد ، مرجع سابق ص ٢١٤ .

(٤٩) يأخذ بهذا الرأى القانون المدنى المصرى ، يراجع فى هذا ، دكتور محمد

يوسف موسى ، المرجع السابق ، هامش ٩٩ .

(٥٠) يراجع فى هذا : ١ - الطحاوى ، المرجع السابق ، ورقة ٤٧ .

ب - ابن رشد الحفيد ، مرجع سابق ص ٢١٤ .

سوف تحصل عليه من هذا الدين على تحريات القضاء ، ومن ثم فان تقدير الديون المشكوك فيها فى مثل هذه الاحوال يتوقف على ظروف كل حالة .

وخلاصة القول فى تقدير الديون غير المرجوة ، ان المنشأة يجب ان تقوم بدراسة المركز المالى لكل مدين لديها على حده لتصل الى تحديد المبلغ الذى يعتبر مشكوكا فى تحصيله . وهذا المبلغ يجب أن يكون به مخصص لمقابلة ما يتحقق اعدامه فى المستقبل ، كما يجب خصم هذا المخصص من رصيد المدينين لبيان المركز المالى الحقيقى للمنشأة .

ثانيا : الاحتياطات :

يمكن تعريف الاحتياطات بأنها المال اللازم لمقابلة الخسائر المحتملة فى المستقبل ، ومن المعروف - محاسبيا - ان مصدر هذه الاحتياطات هو الارباح القابلة للتوزيع ، أى انهاء عبء تخصيصى وليست عبئا تحميليا ، وتهدف الى تقوية وتدعيم المركز المالى للمشروع . ومن ثم فان الحديث عن ضرورة تكوين الاحتياطات يتضمن الاجابة على ما اذا كان جائزا أن توزع كل الارباح المحققة على المستحقين دون الأخذ فى الاعتبار احتمال الخسائر فى المستقبل .

ومن وجهة نظر الفكر الاسلامى ، يمكن القول : بان النقص الذى يحدث فى رأس مال المضاربة بتغيير الاسعار .. يجبر بالربح (٥١) . بحيث لا يكون هناك ربح الا بعد سلامة رأس المال . أما الخسارة الملاحقة بعد قسمة الربح السابق ، فمجل خلاف بين الفقهاء ، فظاهر قول الناصر من الزيدية أنه لا جبر ، وأنه بقسمة الربح قد استقر ملك كل من رب المال والمضارب فيما وصل اليه منه ، وقال أبو على : بل تعتبر المضاربة مستمرة ، ويجبر هذا النقص بالربح فيسترد من العامل ما أخذ من الربح جبرا للنقص ، ويحسب ما أخذه رب المال من رأس المال (٥٢) .

(٥١) شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج ، مرجع سابق ، الجزء الرابع .

ص ١٧٤ .

(٥٢) يراجع فى هذا : على الخفيف ، الفتركات فى الفقه الإسلامى ، مرجع

سابق ص ٨٦ .

والى هذا رأى الأخير ذهب الأئمة الأربعة ، وذلك لأنهم ، وإن اختلفوا فى الواقعة المنشئة لاستحقاق العامل نصيبه فى الربح ، أهى الظهور ، كما يرى الحنابلة والزيدية (٥٣) . أم القسمة ، كما يرى الحنفية والمالكية والشافعية (٥٤) ، إلا أنهم متفقون على أن ملك العامل للربح لا يستقر إلا بالقسمة التامة والحق الحنابلة بها المحاسبة النهائية ، فإذا تمت قسمة الربح بين رب المال والعامل ، وقبض رب المال رأسماله كاملا ، ثبت ملك المضارب لحصته مستقرا لازما . وهذا يعنى تصفية المضاربة ، أى أن ملك العامل لنصيبه فى الربح ، وملك رب المال لنصيبه - خالصا - فى الربح لا يستقر إلا عند التصفية النهائية للمضاربة . ولذلك إذا طلب المال أو العامل قسمة الربح - أثناء حياة المضاربة - وامتنع الآخر قدم قول الممتنع ، لأنه إن كان رب المال فلائنه لا يأمن الخسران فيجبره بالربح ، وإن كان العامل ، فلائنه لا يأمن أن يلزمه رد ما أخذه من الربح فى وقت لا يقدر عليه (٥٥) . وعلى هذا ، فليس من حق المستفيدين فى الربح طلب توزيعه عليهم كله ، دون الأخذ فى الاعتبار ما يلحق رأس المال من خسائر فى المستقبل . إلا أن ضرورة مواجهة الحياة المعيشية للمستفيدين تقتضينا أن نبحث عن وسيلة نوفق بها بين عدم اجابة الراغب فى توزيع الربح إذا امتنع طرف آخر ، وبين حاجة المستحقين للربح الى بعضه ، ونجد هذه

(٥٣) يراجع فى هذا :

١ - ابن قدامة ، المغنى ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ .

ب - على الخفيف ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٥٤) يراجع فى هذا :

١ - الكاسانى ، البدائع ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

ب - ابن رشد الجد ، المقدمات ، مرجع سابق الجزء الثانى ص ٢٣٧ .

ج - شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج ، مرجع سابق ، الجزء

الرابع ، ص ١٧٣ .

(٥٥) ابن قدامة ، المغنى ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ٥٣ .

الوسيلة فى أسلوب تكوين الاحتياطيات ، فهى من جهة تمنع توزيع كل الارباح على المستحقين ، ومن ثم يمكن توزيع بعض الربح عليهم ، ومن جهة أخرى تعمل على مواجهة الخسائر فى المستقبل ، بحيث اذا وقعت هذه الخسائر فيمكن مواجهتها بهذه الاحتياطيات بدون الاضرار الى استرداد الارباح الموزعة ، ويبقى رأس المال سليماً . وهذا معنى قولهم ، ان الربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران ، فيخرج بذلك عن أن يكون ربحاً قابلاً للتوزيع .

المبحث الثالث

القدرة على الوفاء بالالتزامات

التساؤلات التى تتطلب اجابة - فى هذا الصدد - هى : عما اذا كان الفكر الاسلامى يجيز أن يعتمد المشروع على مصادر تمويل أخرى بخلاف المصادر الداخلية واذا ما كان هذا الامر جائزا ، فالى أى مدى ؟ وما هى النقطة التى عندها يمكن القول : ان المركز المالى للمشروع سليم بالدرجة التى تمكنه من الوفاء بالتزاماته دون التأثير على طاقته الانتاجية ، أو مركزه التنافسي فى نوع النشاط الذى ينتمى اليه ؟

من الجدير بالذكر - بادىء ذى بدء - ان صورة الاستثمار التى تعود على صاحب رأس المال النقدى بفائدة ثابتة لا يقرها الاسلام ، اذ هى من صور الربا المحرم شرعا « وأحل الله البيع وحرم الربا » ومن ثم فان تمويل رأس المال الثابت فى صورة قروض طويلة الأجل - يعتبر من صور الاستثمار التى يندر أن توجد فى المشروعات الاقتصادية فى الفكر الاسلامى ، اذ قلما يوجد من يوظف أمواله فى شكل اقراض طويل الأجل بدون عائد ، لا سيما اذا ما أضيف الى السبب السابق ، خضوع هذه الأموال - كما هو معروف - للزكاة - وفى الحديث الشريف « ثمروا أموالكم فان الزكاة تكاد تأكلها » وليس من الاستثمار ربط الاموال فى شكل قروض طويلة الأجل . وعلى ذلك فان صورة الاقتراض التى سوف تظهر فى ميزانيات الوحدات الاقتصادية فى الفكر الاسلامى هى تلك الناتجة عن تمويل رأس المال العامل ، أى تلك الناتجة عن الشراء للأجل أو الاقتراض النقدى .

وفيما يتعلق بالشراء للأجل ، لا يوجد خلاف بين الفقهاء حول جوازه اذ هو من صور التعامل المتعارف عليها « والثابت بالعرف كالثابت بنص أو بدليل شرعى (٥٦) » . ولذا قال بعض الفقهاء :

(٥٦) ابن عابدين ، رسالة نشر العرف ، مرجع سابق ، ص ٣ .

« ولكل واحد (من الشركاء) أى يشتري بالنسيئة وأن كان مال الشركة فى يده (٥٧) » .

أما الاقتراض النقدى ، فقد وقع الخلاف فيه بين الفقهاء اذ « اختلفوا فى العامل (فى المضاربة الشرعية) يستدين مالا فيتجر به مع مال القراض ، فقال مالك : ذلك لا يجوز . وقال الشافعى وأبو حنيفة : « ذلك جائز ، ويكون بينهما (أى العامل ورب المال) على شرطهما (٣) » . ويختار الباحث رأى الامامين الشافعى وأبى حنيفة ، حيث أن الفقهاء جميعا متفقون على أن للعامل أن يتصرف فى عقد القراض ما يتصرف فيه الناس غالبا فى أكثر الاحوال ، والقروض من التصرفات المتعارف عليها بين التجار ، فقد يكون مال القراض غير كاف لتحقيق أهدافه فيلجأ العامل الى الاقتراض . ومن الجدير بالذكر ان هذا الاقتراض لا يغير من نسبة توزيع الربح المتفق عليها عند عقد القراض أو المضاربة الشرعية .

وخلاصة القول فى هذا : انه يجوز للمشروعات الاقتصادية - فى الفكر الاسلامى - ان تلجأ الى مصادر التمويل الخارجية لتمويل رأس المال العامل ، وينذر أن يوجد من يمدّها بتمويل رأس المال الثابت فى شكل قروض طويلة الأجل .

ويتوقف حجم القروض التى يجوز للمشروع أن يحصل عليها على عاملين : -

العامل الأول : موقف الاسلام من سلامة أموال الغير .

العامل الثانى : ثراء المشروع .

ففيما يتعلق بموقف الاسلام من سلامة أموال الغير ، فقد ورد فى القرآن الكريم والسنة الشريفة أكثر من توجيه للعمل على سلامة أموال

(٥٧) كمال بن الهمام ، شرح فتح القدير على الهداية ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة (بدوز تاريخ) الجزء الخامس ، ص ٢٦ .

(٥٨) ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٦٤ .

الغير . فيقول تعالى « ولا تبخسوا الناس أشياءهم (٥٩) » ويقول أيضا « ولا تاكلوا أموالكم بينكم الباطل (٦٠) » ويقول تعالى « أوفوا بالعقود (٦١) » وفي الحديث الشريف « لا ضرر ولا ضرار » رواه ابن عباس ، ويقول صلى الله عليه وسلم أيضا : « من أخذ أموال الناس يريد اداها أداها الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله » رواه البخارى . وعلى ذلك فعلى المقترض (المشروع حين يلجأ الى الاقتراض ان يأخذ هذا العامل فى الحسبان ، فلا يقترض الا اذا كان يأمل فى القدرة على الوفاء ، ولا يقترض الا فى حدود المبالغ التى يرى ان فى استطاعته الوفاء بها عند الاستحقاق . وهذا الامر يؤدى بنا الى الحديث عن العامل الثانى ، وهو ثراء المشروع ، حيث ان قدرته - كما يبدو مرتبطة بمدى ثرائه .

ولقد سبق القول : - فى الباب الأول - الفصل الثالث - بأن الثروة هى كل ممتلكات التاجر ذات القيمة المالية المباح الانتفاع بها شرعا ، وان الثروة أمر نسبى ، ولذا فمن الافضل - هنا - استعمال تعبير « اليسار » . والمور هو « من يزيد دخله على خرجه ، والمعسر عكسه (٦٢) وعليه فاليسار هو : -

زيادة الدخل عن الخرج ، وبعبارة أخرى هو زيادة الايرادات عن النفقات ، وبالقدر الذى تزيد به الايرادات عن النفقات تزداد درجة يسار المشروع . وكلما توافرت للمشروع درجة أكبر من اليسار كان فى استطاعته الوفاء بحجم أكبر من الالتزامات ، ومن ثم فكلما زادت ايرادات المشروع عن نفقاته ، زادت درجة يساره ، وبالتالى زادت قدرته على الوفاء بالالتزامات .

ومن المعروف ان المصدر الرئيسى للايرادات هو المبيعات ، وتزداد المبيعات كلما زاد حجم رأس المال العامل وزاد معدل دورانه ، وبالتالى

(٥٩) الآية رقم ١٨٣ من سورة الشعراء .

(٦٠) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٦١) الآية رقم ١ من سورة المائدة .

(٦٢) جلال الدين المحلى ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٧٠ .

تزداد ايرادات المشروع ، فدرجة يساره ، فقدترته على الوفاء بالالتزامات والعكس صحيح ، فكلما قل حجز رأس المال العامل وانخفض معدل دورانه كلما قلت الايرادات ، وبالتالي انخفضت درجة اليسار ، ومن ثم تنخفض قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات . وعلى ذلك يمكن القول : ان درجة اليسار مرتبطة بحجم رأس المال العامل ومعدل دورانه .

وخلاصة القول فى حجم الاقتراض : انه يجب على المشروع أن يعمل على سلامة حقوق المقرضين ، وهذه السلامة مرتبطة بدرجة يسار المشروع ، ودرجة اليسار مرتبطة بنجاح الأعمال وزيادة الايرادات على النفقات ، ونجاح الأعمال مرتبط بحجم رأس المال العامل ومعدل دورانه ، اذن ، فحجم الاقتراض مرتبط بحجم رأس المال العامل ومعدل دورانه ، اما عن مدى هذا الارتباط ، فلا شك أن العرف وظروف المشروع وطبيعة النشاط عوامل ذات أثر واضح فى تحديده ويتعذر وضع نسبة نموذجية لتحديد مدى هذا الارتباط .

ولعل الأنفع من تحديد مدى الارتبط بين رأس المال العامل والاقتراض ، هو تحديد النقطة التى يمكن عندها القول : ان المركز المالى ، أو انه النتيجة الحتمية لذلك . ويطلق الافلاس فى المشروع على تتأثر طاقته الانتاجية .

ويعتبر المركز المالى للمشروع غير سليم اذا استغرقت التزاماته « مال التجارة » وتوقف عن سداد التزاماته المستحقة ، مما قد يضطره الى اعلان الافلاس ، فالافلاس هو المظهر العملى لعدم سلامة المركز المالى ، أو انه النتيجة الحتمية لذلك . ويطلق الافلاس فى المشرع على معنيين : « احدهما ان يستغرق الدين مال المدين فلا يكون ماله وفاء جديونه ، والثانى ان لا يكون له مال معلوم أصلا (٦٣) » ومفهوم هذا التعريف :

« مال التجارة » هو الذى لا يكون له مال معلوم أصلا (٦٣)

« مال التجارة » هو الذى لا يكون له مال معلوم أصلا (٦٣)

« مال التجارة » هو الذى لا يكون له مال معلوم أصلا (٦٣)

(٦٣) ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٣١٠

نتائج الفصل الأول

- ١ - تتمثل اجراءات المحافظة على سلامة رأس المال فى تحديد مبلغ الربح القابل للتوزيع .
- ٣ - لكى يتم تحديد هذا المبلغ ، فانه يجب ان يخصم من الايرادات النفقات المتعلقة بها .
- وتتمثل هذه النفقات فى :
- أ - تكلفة السلع المباعة .
- ب - تكاليف الحصول على الربح .
- ج - عبء الانتفاع بعروض القنية .
- ٣ - يتم قياس عناصر تحديد الربح على أساس تكاليف الاستبدال الجارية .
- ٤ - يجب ان يتم تدعيم استمرار المحافظة على سلامة رأس المال ، وذلك بالوسائل التالية : -
- أ - تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الاحلال والتجديد ، وكذلك المخصصات اللازمة لمواجهة الديون الضمار (المشكوك فيها) .
- ب - تكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة فى المستقبل .
- ٥ - لكى يمكن القول بالمحافظة على سلامة رأس المال ، فان المشروع يجب أن يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته المستحقة دون التأثير على طاقته الانتاجية وهذا يتطلب : -
- أ - توافر الحجم الكافى من رأس المال العامل وسرعة دورانه .
- ب - عدم استغراق الديون لصافى الاموال المستثمرة فى المشروع .
- ج - توافر الاصول النقدية اللازمة او التى يمكن تحويلها الى نقدية دون خسارة لسداد الالتزامات المستحقة .